الإنتاجية الزراعية، وإنما نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي كما سبق ورأينا.

وبالتالي، فإن القوة العاملة الإضافية في الريف توجهت هي وذلك الجزء من الأيدي العاملة في الزراعة أصلا إلى سوق العمل الإسرائيلي بصورة رئيسة، حيث يتعرض العمال هناك لأبشع أنواع الإستغلال الكولينالي، سواء من ناحية الأجرة (لا تزيد عن ٥٠٪ من أجرة العامل الإسرائيلي)، أو الحرمان من تعويضات وحقوق الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي والأجازة السنوية والمرضية، أو التعرض لسوق العرض والطلب في العمالة والذي يعتمد على الوضع الإقتصادي العام داخل إسرائيل. ومن المتوقع الآن، في ظل الأزمة الإقتصادية المستمرة التي يعاني منها الإقتصاد الاسرائيلي، نتيجة سياسته العدوانية التوسعية وعسكرة الاقتصاد والإرتفاع الهائل لحجم المصروفات فيه على الدخل الفعلي للكيان الصهيوني، أن يتعرض العمال العرب قبل غيرهم للبطالة.

ويقدر عدد العاملين حالياً من العمال العرب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في إسرائيل بقرابة ١١٠ آلاف عامل،وهو يعادل ٤٢٪[٩] من مجموع الأيدي العاملة في المناطق المحتلة، حيث يعمل ٣٥ ألف منهم تقريباً بدون عقود عمل، ولا يأخذ عملهم طابع الثبات، بل المياومة والخضوع الكامل لشروط رب العمل الاسرائيلي.

وقد تم في ظل الاحتلال إنتقال فئات واسعة بشكل نهائي من طبقة الفلاحين وفقرائهم بالذات الى الطبقة العاملة. وان كان هذا يحمل في طياته جوانب ايجابية من ناحية إمكانية تأطير هؤلاء في أطر عمالية جديدة تسهل عملية تنظيمهم ورص صفوفهم في عملية التصدي للإحتلال الصهيوني وإفشال خططه وخوض المعارك الإجتماعية، وفي كونهم يتعرضون بشكل مباشر للإضطهاد الطبقي والكولنيالي للإحتلال، مما يزيد احتكاكهم مع الاحتلال ومقاومتهم له،إلا أن هذا الأمر لم يتم في ظل تحول طبيعي من خلال تطور الإنتاج الزراعي ومكنته بما يؤدي إلى توفير في اليد العاملة وتوجيهها للإنتاج في فروع أخرى، كما يحدث عادة في البلدان التي تسعى لتحقيق إستقلالها الإقتصادي وتطوره، بل تمت هذه العملية في ظل الإحتلال الذي يطمع في نهب الأرض، وفي ظل ضعف الإنتاج الزراعي نفسه، وتعرض هؤلاء العمال لأبشع أنواع الاستغلال من قبل الإحتلال الصهيوني وأرباب العمل اليهود. لقد تمت هذه العملية من خلال تخلي الفلاحين مجبرين عن فلاحة أرضهم مما زاد في تعرض هذه الأرض لخطر الاستيلاء والمصادرة، وساهم في قطع الصلة المباشرة بالأرض، هذه الصلة والعلاقة

التي كانت ولا تزال هي الأساس في عملية التمسك بالأرض والحقوق الشرعية وفي التصدي للإحتلال الصهيوني الإستيطاني.

أما الهجرة فانها موجهة بشكل رئيسي إلى الدول العربية المجاورة، وهي تأخذ بشكل أساسي الطابع المؤقت، وهدفها الرئيسي هو الحصول على مصادر للرزق تساهم في تثبيت الأهل على أرضهم في ظل تدهور الوضع الإقتصادي. كما أن هناك هجرة أخرى إلى الأمريكيتين وأوروبا، وهي غالباً ما تأخذ طابع الديمومة، إلا أنها مازالت ضعيفة بالمقارنة مع الهجرة عبر الجسرين إلى العالم العربي. وقد قدر عدد المهاجرين للعمل من المناطق المحتلة ما بين (١٩٦٨ - ١٩٨١) بحوالي ١٤٠ ألفاً[١٠] إزدادت نسبتهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يقدر عدد من نزحوا عام ١٩٨٢ للعمل بما يقارب ٢٥ - ٣٠ ألفا.

وبالطبع فان سبب الهجرة لا يعود الى تدهور الإنتاج الزراعي فقط، بل والانتاج الصناعي أيضاً، اضافة الى الممارسات الضريبية للإحتلال وغيرها من أساليب خنق الاقتصاد الوطني العربي التي أشرنا إليها سابقاً، إلا أن لتدهور الإنتاج الزراعي دوره في زيادة عملية الهجرة هذه، خاصة من الريف. ومن أخطر نتائج هذه الهجرة الإجتماعيه أنها تحد من الزيادة السكانية في المناطق المحتلة والتي بلغت في الضفة الغربية ٢,٦٪ عام ١٩٨١ بينما كانت هذه النسبة في إسرائيل لليهود فقط عام ١٩٨٠ ٢٪. وهو مؤشر خطر جدا، وهذا يعني أن الوضع السكاني في المناطق المحتلة، وبالذات في الضفة الغربية،وصل إلى مرحلة الجمود (لاحظ جدول رقم ٧، ٨) - وقد ينقلب إلى النقصان، في الوقت الذي يزداد فيه عدد المستوطنين الصهاينة فيها، والذي وصل حتى أواخر شهر أيلول/١٩٨٣ إلى حوالي ١٢٥ ألفاً. وهم يخططون الآن لزيادة هذا العدد ليصل الى المليون في نهاية هذا القرن.

إلا أن معالجة هذه الهجرة لا يتم بإغلاق الجسور في وجه المغادرين، لأن مثل هذا الاجراء سوف يحمل أثرا سلبيا ، اذ قد يضطر هؤلاء (١٤٠ ألفا) إلى عدم العودة نهائياً الى الضفة، ثم إستدعاء عائلاتهم الى أماكن اقامتهم، مما سيرفع عدد المهاجرين إلى ربع مليون إن لم يكن أكثر، وسيؤدي الى تعقيد الأوضاع الإقتصادية الإجتماعية في المناطق المحتلة بشكل أكبر. ذلك أن حجم العبء الذي يقع على عاتق هؤلاء في دعم بقاء أهلهم في الداخل كبير جداً، حيث بلغ في الضفة نصيب الأموال القادمة من الخارج،وهي بمعظمها من المغتربين عام ١٩٨٠،قرابة أربعة أضعاف نصيب